المجلة العلمية لعلوم والتكنولوجية
للنشاطات البدنية والرياضية
ISSN : 1112-4032
eISSN 2543-3776

المجلد 18. العـدد: الأول مكرر 1
(جوان 2021)، ص 357-370

مناخ الاستثمار في المنشآت الرياضية الجزائرية بين الواقع والمأمول.
-دراسة ميدانية بديوان المركب المتعدد الرياضات لولاية المسيلة-

The investment climate in Algerian sports facilities between reality and expectations.
– A field study at the multi-sport boat office in the Wilaya of M'sila -

صوالح عبد الرزاق [1]، عكوش كمال [2]
[1،2] جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، a.soualah@univ-chlef.dz [1] ، k.akkouche@univ-chlef.dz [2]

ملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على بعض العوامل المشكلة للمناخ الاستثماري وتشجيعه للاستثمار في المنشآت الرياضة الجزائرية من وجهة نظر مسيري الوحدات التابعة لديوان المركب المتعدد الرياضات لولاية المسيلة، ولهذا الغرض استخدمنا المنهج الوصفي، وعلى عينة متكونة من (12) مفردة اختيرت بطريقة الحصر الشامل، ولجمع البيانات استخدمنا أداة الاستبيان متكون من (10) عبارات موزعة على محورين، بعد جمع النتائج ومعالجتها إحصائيا تم التوصل إلى أن العامل الاقتصادي والتشريعي للمناخ الاستثماري لا يشجع على الاستثمار في المنشآت الرياضية الجزائرية

معلومات عن البحث:

تاريخ الاستلام: 2021/01/12
تاريخ القبول: 2021/03/26.
تاريخ النشر : 2021/06/10

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، المناخ الاستثماري، الاستثمار الرياضي، المنشآت الرياضية

الباحث المرسل: صوالح عبد الرزاق
الايميل:
abdesoualah28@yahoo.fr

Keywords :
Investment, investment climate, Sports investment, sports facilities

Abstract

The study aims to identify some of the factors that constitute the investment climate and encourage it to invest in Algerian sports facilities from the point of view of the managers of the units affiliated with the multi-sports complex office in the Wilaya of M'sila. We used a questionnaire tool consisting of (10) statements distributed on (02) axes. After collecting the results and treating them statistically, it was concluded that the economic and legislative factor does not encourage investment in Algerian sports facilities.

I. مقدمة:

ظلت الرياضة لفترة طويلة بعيدة عن اهتمامات علم الاقتصاد بالرغم من اتصالها الوثيق به، خاصة فيما يتعلق بأوقات الفراغ والقيم الاستهلاكية وبالصحة ومجابهة البطالة، إلا أنه في الوقت الحاضر حدث ارتباط كبير بين الرياضة والمصالح الاقتصادية (فوضيل وآخرون، 2020، ص375) ومن بينها الاستثمار، إذ يعد الاستثمار الرياضي من أقصر الطرق وصولا إلى النجاحات الاقتصادية في المجتمعات كافة وقد استثمرت تلك المجتمعات في القطاع الرياضي فقادها إلى الازدهار الاقتصادي وذلك لوجود القاعدة الشعبية الواسعة عالميا في ممارسة وتشجيع ودعم هذا القطاع (العبودي، 2016، ص219)، فمجال العمل الرياضي مجال مهم وحيوي يجد الرعاية التامة والمتميزة من جميع الهيئات ذات الصلة (بوصلاح وآخرون، 2019، ص240)، ومن التحديات التي تواجه المنظمات الرياضية عامة وخاصة القائمة على تسيير شؤون الهياكل والمنشآت الرياضية التكيف مع التطور الحاصل في شتى المجالات (وهاب، عكوش، 2020، ص340)، وانتهاج التغيير في تسيير المنشآت الرياضية بغية مواكبة البيئة المعاصرة عن طريق سياسة تشكل وعاء شاملا ومتكاملا لفلسفة التسيير (غراب، بن قناب، 2018، ص38) انطلاقا من إعادة تشكيل المؤسسة الرياضية بقناعة وتأييد الإدارة العليا على ضرورة التغيير والتحسين ونشر ثقافة الإتقان في كل المستويات الإدارية وتحديد أهداف طويلة الأمد حسب الاحتياجات المطلوبة ورغبات المستفيد والعمل على تحقيقها (لوط، مصباح، 2019، ص 80)، هذا العصر هو عصر الجودة وإتقان العمل باستثمار كل الموارد والطاقات المتاحة (أحمد وآخرون، 2011)، فالمجال الرياضي الآن أصبح يدار من منظور صناعي، دخلت الشركات العملاقة عالم الرياضة لفتح أسواق جديدة لم تكن متاحة من قبل وأصبحت الرياضة مادة شيقة للاستثمار من خلال الترويج والتسويق (حشروف، لعجال، 2020، ص314)، الأمر الذي جعل الدول الغربية تدخل في تنافس محموم

من أجل الفوز بتنظيم الأحداث الرياضية، وتستثمر بسخاء مليارات الدولارات من أجل بناء الملاعب وتجهيز الفنادق والبنية التحتية التي تضمن نجاح الاستضافة، ليس من أجل البروز الإعلامي، بل إنه الاستثمار الرياضي الذي أصبح يحقق للدول المستضيفة ثروات طائلة ونجاحات كبيرة على جميع الأصعدة (فضل بن سعد، 2009). ونشير هنا إلى أن الاستثمار العامل الأول الذي ترتكز عليه التنمية الاقتصادية، نظرا لمساهمته في خلق الثروة والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المعطلة وغير المستغلة، ويتطلب زيادة حجم الاستثمارات تهيئة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المشجعة للمستثمرين والمساعدة على توفير أفضل الشروط لنجاح العمليات الاستثمارية، ويطلق على هذه الشروط بشكل عام بمناخ الاستثمار والذي يعرف بأنه "مجموعة الظروف والسياسات الاقتصادية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر"(سعيد النجار، 1991، ص 126). وعلى غرارها من الدول، أولى المشرع الجزائري أهمية للاستثمار الرياضي، فقد خصص في القانون رقم 13-05 المؤرخ في 14 رمضان عام 1434 هـ الموافق لـ 23 يوليو سنة 2013، المتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها، حيث جاء في الباب السابع تحت عنوان التجهيزات والمنشآت الرياضية، وما نصت عليه المادة 150حيث "يمكن للأشخاص الطبيعيين والمعنويين في إطار التشريع المعمول به، إنجاز منشآت رياضية واستغلالها، إذ يستفيد الاستثمار الخاص في هذا المجال من التدابير التحفيزية طبقا للتشريع المعمول به"، بالإضافة إلى ما ورد في المادة 156 التي تنص على أنه "يمكن منح امتياز استغلال المنشآت الرياضية العمومية المنجزة بالمساهمة المالية للدولة والجماعات المحلية لفائدة كل شخص طبيعي أو معنوي شريطة الحفاظ على طابعها الرياضي، ويتم منح امتياز استغلال المنشآت الرياضية على أساس دفتر شروط."(الجريدة الرسمية، العدد 39، 2013، ص: 21).

من بين الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الاستثمار في المجال الرياضي نذكر دراسة حسن علي كنبار العبودي (2016) بعنوان أهمية الاستثمار في تطوير المنشآت الرياضية العراقية توصلت الدراسة إلى أن قانون الاستثمار النافذ هو الحل الأمثل لإنشاء وتطوير وإعادة تأهيل المنشآت الرياضية العراقية، دراسة دحماني نعيمة (2015) بعنوان متطلبات استثمار الأندية الرياضية في ظل تطبيق الاحتراف الرياضي، توصلت الدراسة إلى أهم معوقات الاستثمار الرياضي: معوقات اقتصادية، سياسية، إدارية، تشريعية، إعلامية، اجتماعية، دراسة منجحي مخلوف (2012) بعنوان الاستثمار في النوادي الرياضية المحترفة الجزائرية، توصلت الدراسة إلى أنه يوجد غموض تجاه الجانب القانوني والتشريعي للاستثمار في المجال الرياضي.

غير أن عدم وضوح الرؤية فيما يخص الاستثمار في المنشآت الرياضية العمومية في الجزائر أدى إلى حرمانها من العائد المالي الناتج عن تطبيق مختلف وسائل الاستثمار الرياضي، وهذا ما لاحظناه في الواقع عن الحالة المتدهورة للمنشآت الرياضية العمومية في الجزائر، ومن هنا جاءت هذه الدراسة للكشف عن مناخ الاستثمار في المنشآت الرياضية الجزائرية بين الواقع والمأمول، وبذلك تبلورت إشكالية الدراسة في التساؤل التالي: هل المناخ الاستثماري يشجع على الاستثمار في المنشآت الرياضية الجزائرية؟ من خلال هذا التساؤل يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

-هل العامل الاقتصادي للمناخ الاستثماري يشجع على الاستثمار في المنشآت الرياضية الجزائرية؟

-هل العامل التشريعي للمناخ الاستثماري يشجع على الاستثمار في المنشآت الرياضية الجزائرية؟

II. الطريقة وأدوات الدراسة:

1-العينة وطرق اختيارها: اعتمدنا على أسلوب الحصر الشامل لمجتمع الدراسة، وهذا بعد استبعاد الأفراد الذين تم تطبيق الدراسة الاستطلاعية عليهم أي (05) أفراد

من مجموع (17) فردا من المجتمع، ومنه تقدر عينة الدراسة بـ :(12) فردا من مسيري المنشآت الرياضية التابعة لديوان المركب المتعدد الرياضات لولاية المسيلة.

2-إجراءات الدراسة:

-**الدراسة الاستطلاعية:** قيام الباحث بزيارة ميدانية لمقر ديوان المركب المتعدد الرياضات لولاية المسيلة، حيث تم إجراء مقابلة مع رئيس مصلحة بالديوان وبعض مسيري المنشآت الرياضية ببلدية المسيلة يوم: 2020/12/06، من نتائج الدراسة الاستطلاعية معرفة تعداد وتمركز جميع المنشآت الرياضية التابعة لديوان المركب المتعدد الرياضات عبر أنحاء ولاية المسيلة، وللتحقق من مدى ملائمة عبارات الاستبيان قام الباحث بتوزيع الاستبيان على عينة استطلاعية قوامها (05) أفراد من مسيري بعض الوحدات التابعة لديوان المركب المتعدد الرياضات بالمسيلة يوم: 2020/12/08.

-**المنهج:** المنهج المستخدم هو المنهج الوصفي.

-**متغيرات الدراسة:** المتغير المستقل هو العامل الاقتصادي والتشريعي للمناخ الاستثماري والمتغير التابع هو الاستثمار في المنشآت الرياضية الجزائرية.

-**أدوات الدراسة:** قام الباحث بتصميم استبيان بالاعتماد على الإطار النظري والتطبيقي والدراسة السابقة لدراسة منجحي مخلوف (2012)، هذا الاستبيان مكون من (10) عبارات، ومقسم إلى محورين.

المحور الأول: العامل الاقتصادي للمناخ الاستثماري يشجع على الاستثمار في المنشآت الرياضية الجزائرية، يحوي (05) عبارات، المحور الثاني: العامل التشريعي للمناخ الاستثماري يشجع على الاستثمار في المنشآت الرياضية الجزائرية، يحوي (05) عبارات، والإجابة على هذه العبارات كانت وفق سلم ليكارت الثلاثي ذو البدائل (نعم، نوعا ما، لا).

-**الخصائص السيكومترية لأداة الدراسة:**

صدق وثبات الأداة: للوقوف على مدى تناسب أسئلة الاستبيان مع أهداف الدراسة، عرض الاستبيان بصورته الأولية على عدد من المحكمين في مجال التخصص للأخذ بآرائهم فيما يخص بعض التعديلات حول عبارات الاستبيان، وقد استفدنا من الملاحظات التي حصلنا عليها وعلى هذا الأساس تم تعديل بعض العبارات التي لها علاقة بالموضوع، وعليه توصلنا إلى الصياغة النهائية للاستمارة المكونة من (10) عبارات، باعتبار إجماع كل المحكمين على صدق الاستبيان في هذه الدراسة، وقد استعمل الباحث معامل ألفا كرونباخ للتأكد من ثبات أداة الدراسة.

الجدول (01): يوضح نتائج معامل ألفا كرونباخ لأداة الدراسة.

	معامل ألفا كرونباخ	عدد العبارات
الاستبيان ككل	654.0	10

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد مخرجات برنامج spss22

يبين الجدول (01) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع عبارات الاستبيان عند مستوى الدلالة (0.05) بلغ (0.654) وهو قريب من (1) مما نستنتج أن الاستبيان يمتاز بثبات، كما تم حساب صدق المقياس باستخدام الصدق الذاتي، والذي يساوي الجذر التربيعي لمعامل الثبات ألفا كرونباخ فقد قدر بـ (0.804) عند استخدام ثبات المقياس باستخدام ألفا كرونباخ وهذا يعني أن المقياس صادق وإمكانية تطبيقه.

-**الأساليب الإحصائية:** قام الباحث بالاستعانة ببرنامج (spss22) وهذا من أجل تطبيق مختلف الأساليب الإحصائية التالية: النسب المئوية والتكرارات لوصف العينة، المتوسط الحسابي لقياس مدى مركزية الإجابات، الانحراف المعياري لقياس مدى اتفاق وعدم تشتت الإجابات، اختبار ألفا كرونباخ للوقوف على مدى ثبات فقرات الاستبيان، اختبار شابيرو ويلك لنوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، اختبار k^2 لمعرفة وجود فروق بين إجابات عينة الدراسة.

III. النتائج:

العامل الاقتصادي للمناخ الاستثماري يشجع على الاستثمار في المنشآت الرياضية الجزائرية.

الجدول (02): يوضح آراء عينة الدراسة للمحور الأول.

رقم العبارة	التكرارت والنسب	نعم	نوعا ما	لا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الكاف تربيع K^2	الدلالة المعنوية Sig
01	التكرار	03	08	01	2.16	0.57	6.500[a]	0.039
	النسبة %	25	66.7	08.3				
02	التكرار	04	05	03	2.08	0.79	0.500[a]	0.779
	النسبة %	33.3	41.7	25				
03	التكرار	07	02	03	2.33	0.88	3.500[a]	0.779
	النسبة %	58.3	16.7	25				
04	التكرار	03	01	08	1.58	0.90	6.500[a]	0.039
	النسبة %	25	08.3	66.7				
05	التكرار	04	07	01	2.25	0.62	4.500[a]	0.105
	النسبة %	33.3	58.3	08.3				

النسبة العامة للدلالة (0.348) **المصدر**: من إعداد الباحث بناء على مستخرجات برنامج spss22

من خلال نتائج الجدول(02) والذي يحتوي على النتائج الممثلة لعبارات المحور الأول من الاستبيان الموجه لعينة الدراسة، نلاحظ أن النسبة العامة للدلالة الإحصائية للمحور الأول هو (0.348)، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند حدود مستوى الدلالة (α=0.05)، ومنه العامل الاقتصادي للمناخ الاستثماري لا يشجع على الاستثمار في المنشآت الرياضية الجزائرية ويمكن إثبات ذلك من خلال:

-العبارة الأولى: مستوى الدلالة للعبارة هو (0.039)، حيث يبين لنا بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الإجابة بنوعا ما، أي أن عينة الدراسة يرون أن الدولة الجزائرية لديها توجه نسبي نحو الاقتصاد الحر.

-العبارة الثانية: مستوى الدلالة للعبارة هو (0.779)، حيث يبين لنا بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، أي أن آراء عينة الدراسة لا تتفق حول فتح قطاع الرياضة أمام استثمارات القطاع الخاص في الجزائر.

-العبارة الثالثة: مستوى الدلالة بالنسبة للعبارة هو (0.779)، حيث يبين لنا بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، أي أن آراء عينة الدراسة لا تتفق حول ما إذا كانت المنشآت الرياضية في الجزائر تعتمد بشكل أساسي على التمويل الذاتي.

-العبارة الرابعة: مستوى الدلالة للعبارة هو (0.039)، حيث يبين لنا بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الإجابة بـ لا، أي أن آراء عينة الدراسة متفقة على أن القطاع الخاص ليس لديه توجه للاستثمار في الملاعب والمراكز الرياضية.

-العبارة الخامسة: مستوى الدلالة للعبارة هو (0.105)، حيث يبين لنا بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، أي أن آراء عينة الدراسة لا تتفق فيما يخص التخلي التدريجي عن تمويل الحكومة الجزائرية لتمويل المنشآت الرياضية في الجزائر.

المحور الثاني: العامل التشريعي للمناخ الاستثماري يشجع على الاستثمار في المنشآت الرياضية الجزائرية.

الجدول (03): يوضح آراء عينة الدراسة للمحور الثاني.

رقم العبارة	التكرارت والنسب	نعم	نوعا ما	لا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الكاف تربيع K^2	الدلالة المعنوية Sig
06	التكرار	04	06	02	2.16	0.71	2.000[a]	0.368
	النسبة %	33.3	50	16.7				
07	التكرار	03	07	02	2.08	0.66	3.500[a]	0.174
	النسبة %	25	58.3	16.7				
08	التكرار	04	07	01	2.25	0.62	4.500[a]	0.105
	النسبة %	33.3	58.3	08.3				
09	التكرار	03	07	02	2.08	0.66	3.500[a]	0.174
	النسبة %	25	58.3	16.7				
10	التكرار	06	04	02	2.33	0.77	2.000[a]	0.368
	النسبة %	50	33.3	16.7				

النسبة العامة للدلالة: (0.237) **المصدر**: من إعداد الباحث بناء على مستخرجات برنامج spss22

من خلال نتائج الجدول(03) والذي يحتوي على النتائج الممثلة لعبارات المحور الثاني من الاستبيان الموجه لعينة الدراسة، نلاحظ أن النسبة العامة للدلالة الإحصائية للمحور الثاني هو (0.237)، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند حدود مستوى الدلالة (α=0.05)، ومنه العامل التشريعي للمناخ الاستثماري لا يشجع على الاستثمار في المنشآت الرياضية الجزائرية، ويمكن إثبات ذلك من خلال:

-العبارة السادسة: مستوى الدلالة للعبارة هو (0.368)، حيث يبين لنا بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، أي أن عينة الدراسة لديهم آراء مختلفة عن وجود قوانين ونصوص تنظيمية في مجال الاستثمار الرياضي بالجزائر.

-العبارة السابعة: مستوى الدلالة للعبارة هو (0.174)، حيث يبين لنا بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، أي أن آراء عينة الدراسة لا تتفق حول ضمان القانون والنصوص التنظيمية حرية القطاع الخاص للاستثمار في المنشآت الرياضية الجزائرية.

-العبارة الثامنة: مستوى الدلالة للعبارة هو (0.105)، حيث يبين لنا بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، أي أن آراء عينة الدراسة لا تتفق حول ما إذا كانت القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار تضمن حرية حركة الأموال.

-العبارة التاسعة: مستوى الدلالة للعبارة هو (0.174)، حيث يبين لنا بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، أي أنه يوجد اختلاف في آراء عينة الدراسة حول وجود قوانين ونصوص التنظيمية تقدم امتيازات مادية ومالية تشجع على الاستثمار في المنشآت الرياضية الجزائرية.

-العبارة العاشرة: مستوى الدلالة للعبارة هو (0.368)، حيث يبين لنا بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، أي أن آراء عينة الدراسة لا تتفق فيما يخص تقديم

القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار إعفاءات جمركية وضريبية للاستثمار في المنشآت الرياضية الجزائرية.

IV. المناقشة:

يتضح من تحليل عبارات المحور الأول حسب استجوابات عينة الدراسة فهي متباينة وغير محددة وبالتالي فإن العامل الاقتصادي للمناخ الاستثماري لا يشجع على الاستثمار في المنشآت الرياضية الجزائرية، كون أن السياسة الاقتصادية للدولة الجزائرية وبالرغم من التفتح الاقتصادي وانتعاش المعاملات التجارية بين الدول إلا أن الممارسات الاقتصادية لا تتماشى مع مبادئ الاقتصاد الحر وإعطاء حرية أكثر للمستثمرين الأجانب والقطاع الخاص للاستثمار، كما أن الآليات التي يسير بها الاقتصاد الجزائري حاليا تعد متواضعة مقارنة مع الدول الأخرى التي تتنافس في مثل هذا الجانب، ونشير إلى أن قطاع الرياضة في الجزائر لا يزال تحت جناح الدولة كونه من القطاعات الاستراتيجية وأن الوقت لم يحن بعد لفتحه أمام استثمارات القطاع الخاص لأن الدولة لديها توجه اجتماعي أكثر منه مادي أو ربحي وهذا ما يتجلى تحت شعار "الرياضة للجميع" وبالتالي شبه مجانية الممارسة الرياضية داخل المنشآت الرياضية، وهذا ما يفسر ضعف الموارد المالية الناتجة عن استغلال هذه المنشآت أي أن تمويلها يعتمد وبشكل أساسي على التمويل الحكومي بدل الذاتي وهذا ما يزيد من الإنفاق العمومي، بالرغم من إمكانية زيادة التمويل الذاتي من خلال استثمار الخواص كونه إضافة جديدة لرأس المال يقوم به الأفراد أو الشركات بتحويله سواء من مدخرات أو أرباح إلى ما يحقق في النهاية استثمارا خاصا لتلك الأموال، وهذا ما يوفر نفقات الدولة الموجهة للمنشآت الرياضية، لذا أصبحت الحاجة إلى تهيئة مناخ جيد للاستثمار هذا يقودنا إلى تأسيس بنية رياضية استثمارية بمتطلبات العصر وصناعة الرياضة لتحقق للمستثمر والدولة عوائد جراء نقل ملكيتها للمستثمرين، هذه النتائج توافقت مع دراسة دحماني (2015) وناجي بن حسين(2009) التي خلصت بأن واقع

الاستثمار في الجزائر لا يزال يعاني من عدم توفر البيئة الملائمة لتطوره وانتعاشه، ويرجع سبب ضعف الاستثمار إلى عدد من العوامل أهمها العامل الاقتصادي والإداري وتشعب مراكز القرار وتعدد الهيئات المتدخلة في مسار الاستثمار، واختلفت هذه النتائج مع نتائج دراسة حسن علي كنبار العبودي (2016) حيث أكدت النتائج بأن قانون الاستثمار في العراق هو الحل الأمثل لإنشاء وتطوير وإعادة تأهيل المنشآت الرياضية.

أما فيما يخص العامل التشريعي للمناخ الاستثماري من خلال تحليل العبارات أيضا حسب استجوابات عينة الدراسة مختلفة ومتباينة وبالتالي لا يشجع على الاستثمار في المنشآت الرياضية، وهذا لعدم وضوح النصوص القانونية والإدارية الخاصة بالاستثمار وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية لها، وكذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى والتي من بينها القطاع الرياضي، وبالرغم من احتواء التشريع في المجال الرياضي على قوانين ونصوص تنظيمية حول الاستثمار الرياضي أي ما جاء به القانون 13-05 الذي يتضمن تحفيزات للمستثمرين في القطاع الرياضي، إلا أن حسب نتائج محور العامل التشريعي للمناخ الاستثماري في المنشآت الرياضية بالجزائر بعيد كل البعد في تجسيده على أرض الواقع هذا من جهة، ومن جهة أخرى يوجد غموض حول تجسيد الاستثمار الرياضي في المنشآت الرياضية في الجزائر، باستثناء بعض المشاريع الصغيرة في إطار المقاولاتية لدعم وتشغيل الشباب فيما يخص فتح صالات وقاعات رياضية كاللياقة البدنية، كمال الأجسام، الفيتناس وغيرها، حيث يستفيد المستثمر من قرض مالي وإعفاءات ضريبية، عموما تبقى القوانين واللوائح المنظمة للاستثمار بصفة عامة أو الاستثمار الرياضي بصفة خاصة تبقى تشكل هاجس أمام الاستثمار في المنشآت الرياضية، إذ أن أغلبية الدول النامية لم تضع قوانين مستقرة تسير عليها المنظومة الرياضية، ومن ثم الأطر التي ينبغي أن يتجه إليها الاستثمار الرياضي، إلا

أنه توجد بوادر لتوجه الدولة الجزائرية نحو تأجير المرفق العام والذي من بينه المنشآت الرياضية العمومية ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 18-199 مؤرخ في 20ذي القعدة 1439 المرافق 02 غشت سنة 2018، يتعلق بتفويض المرفق العام (الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد48، سنة 2018)، وهذا نوع من أنواع الخوصصة أي استغلال المرفق العام من طرف القطاع الخاص لفترة زمنية معينة بمقابل مادي، هذه النتائج توافقت مع نتائج دراسة حميداتو وعبد اللاوي (2018)، ومنجحي (2012) التي خلصت إلى أن مناخ الاستثمار في الجزائر تأثر سلبيا لعدم استقرار القوانين وتدهور مؤشرات الاقتصاد الكلي.

V. خاتمة:

من خلال عرض وتحليل عبارات محور العامل الاقتصادي والتشريعي للمناخ الاستثماري خلصت حسب إجابات عينة الدراسة إلى عدم تشجيعهما الاستثمار في المنشآت الرياضية الجزائرية، باعتبار أن المناخ العام للاستثمار الجيد يبنى على قواعد أساسية يجب أن تعمل الدولة الجزائرية على تحقيقها من أجل تحسين مناخ الاستثمار ورفع القدرة التنافسية بتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والتشريعي والقدرة على التنبؤ السياسي والاستقرار الاجتماعي، وفي الأخير يمكن الخروج بهذه التوصيات لتوفير مناخ الاستثمار في مجال المنشآت الرياضية بالجزائر:

-تحسين مناخ الاستثمار بتوفير البيئة الاقتصادية والتشريعية المشجعة على الاستثمار.

-إدخال القطاع الخاص في امتلاك وتسيير المؤسسات الرياضية الجزائرية أي تفعيل سياسة الخوصصة في المجال الرياضي.

-إعادة النظر في القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار في القطاع الرياضي بما يخدم المستثمر والجمهور.

VI. الإحالات والمراجع:

-سعيد النجار، (1991) نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الشروق للنشر.

-إبراهيم علي صالح غراب، بن قناب الحاج، (2018) استراتيجيات التسويق الرياضي وأثرها في تطوير أداء المؤسسات الرياضية حالة الاتحادات الرياضية اليمنية، المجلة العلمية لعلوم والتكنولوجية للنشاطات البدنية والرياضية، المجلد 15، العدد 4.

-أسامة حشروف، ولعجال يحي، (2020) أهمية الرقابة المالية في تسيير أندية كرة القدم بالجزائر، المجلة العلمية لعلوم والتكنولوجيا للنشاطات البدنية والرياضية، المجلد 17، العدد 2(مكرر) ديسمبر.

-أحمد بن قلاوز وآخرون، (2011) تطبيق معايير الجودة الشاملة على أساتذة التربية البدنية والرياضية وعلاقتها بالرضا الوظيفي، مجلة العلوم والتكنولوجية للنشاطات البدنية والرياضية، المجلد 8، العدد 8.

-بوصلاح النذير، زواوي عبد الوهاب، (2019) منجحي مخلوف، التسويق بالمنشآت الرياضية رهان النوادي الرياضية المحترفة لتنويع مصادر تمويلها، المجلة العلمية لعلوم والتكنولوجيا للنشاطات البدنية والرياضية، المجلد 16، العدد 02 مكرر.

-حسين علي منبار العبودي، (2016) أهمية الاستثمار الرياضي في تطوير المنشآت الرياضية العراقية، المجلة العلمية لعلوم وتقنيات الأنشطة البدنية والرياضية، العدد الثالث عشر، ديسمبر.

-حماني نعيمة، (2015) متطلبات استثمار الأندية الرياضية في ظل تطبيق الاحتراف الرياضي، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 44، مجلد أ، ديسمبر.

–مناد فوضيل، صياد حاج، صالحي ليلي، (2020) دور التسويق الرياضي في ترقية الرياضة الجزائرية، المجلة العلمية لعلوم والتكنولوجية للنشاطات البدنية والرياضية، المجلد 17، العدد الأول (مكرر) جوان.

–منجحي مخلوف، (2012) الاستثمار في النوادي الرياضية المحترفة الجزائرية، مجلة الابداع الرياضي، العدد 05، افريل.

–محمد الصديق لوط، كمال بن مصباح، (2019) أثر استراتيجية الاتصال الإداري على مستوى الأداء الوظيفي للعاملين، مجلة العلوم والتكنولوجية للنشاطات البدنية والرياضية، المجلد 16، العدد 1.

–نصر حميداتو، عقبة عبد اللاوي، (2018) واقع مناخ الاستثمار في ظل برامج ومخططات التنمية للفترة (2001–2017) مع التركيز على القانون 16–09، مجلة المالية والأسواق، المجلد 5، العدد 9.

–ناجي بن حسين، (2009) تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية بحوث اقتصادية، العدد 31، المجلد ب، جوان.

–وهاب يوسف، وكمال عكوش، (2020) استراتيجية تسيير المنظمات الرياضية في ضوء متطلبات إدارة الجودة الشاملة من وجهة نظر موظفي دواوين المركبات المتعددة الرياضيات، المجلة العلمية لعلوم والتكنولوجيا للنشاطات البدنية والرياضية، المجلد 17، العدد الأول (مكرر) جوان.

– فضل بن سعد البوعينين، العائد على الاستثمار الرياضي وخصخصة الأندية www.aleqt.com/2009/05/01/article_3970.htmlil.com

– الجريدة الرسمية الجزائرية، (2018) العدد 48.

– الجريدة الرسمية الجزائرية، (2013) العدد 39.